

العدد ١٦٠ - أكتوبر ٢٠٠١

موضوع العدد

## في التعاون الاقتصادي العربي - الصيني

في إطار المعرض الدولي الخامس للتجارة والاستثمار الذي تنظمه وترعاه وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصينية بصفة دورية، والذي استضافته هذا العام مدينة شايمن في مقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ تم عقد الملتقى الدولي للتجارة والاستثمار الذي تضمن ندوة عن زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الصين والدول العربية .

شارك في الندوة من الجانب العربي وفد برئاسة الدكتور محمد الحلايقة نائب رئيس وزراء الأردن للشؤون الاقتصادية وعضوية كل من وزير الدولة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني في السودان، ورئيس الدائرة الاقتصادية في حكومة إمارة الشارقة في دولة الإمارات، ورؤساء هيئات تشجيع الاستثمار في كل من اليمن والأردن وممثل عن وحدة تنمية الصادرات في سلطنة عمان، وسفيراً سوريا ولبنان وعضو من سفارة مصر في بكين ممثلين لبلادهم بالإضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. كما شارك في الندوة عدد من رجال الأعمال والمستثمرين العرب من سوريا ولبنان والأردن والعراق وفلسطين بالإضافة إلى عدد من الناشطين العرب في مجال التجارة والاستثمار ممن يقيمون في مقاطعات الصين المختلفة .

من الجانب الصيني شارك كل من نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الدولي، ونائب وزير الخارجية، وحاكم مقاطعة فوجيان، والمفاوض الرئيسي في المباحثات الثنائية ومتعددة الأطراف بشأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ومجموعة من المختصين في شؤون التجارة والاستثمار، وممثلي "الأقاليم الاستثمارية" في الصين بالإضافة إلى مستثمرين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

وبينما ركز الملتقى الدولي على مناقشة الأمور التفصيلية المتعلقة بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ومجموعة الإجراءات التي اتخذتها في هذا الإطار لاسيما تلك المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي شكلت عقبة لبعض الوقت في المفاوضات، واستكمال الترتيبات الشكلية للانضمام إلى المنظمة قبل نهاية العام الحالي، فقد تركزت الندوة الصينية - العربية على تبادل أربعة عشر خطاباً وورقة عمل شارك بها من الجانب العربي رئيس الوفد وممثلو كل من السودان، ودولة الإمارات (إمارة الشارقة)، والأردن، واليمن، وسلطنة عمان، وسوريا ولبنان والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. ومن الجانب الصيني نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الدولي وممثلو "الأقاليم والمدن الاستثمارية" التي تتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وقد حرص الجانب الصيني على إبراز نجاح الصين في "عدم التأثر بمحنة التدهور الاقتصادي" التي أصابت دول جنوب شرق آسيا وتداعياتها السلبية على بقية دول العالم، وتحقيقها لمعدل نمو تجاوز في متوسطه أكثر من ٨% على مدى عشرين عاماً، كما ركز على إبراز ميزات الاستثمار في أقاليم الصين ومدنها المختصة بجذب الاستثمار والمتخصصة فيه. من ناحية أخرى فقد

استعرض الجانب العربي تحسن الوضع في مناخ الاستثمار في الدول العربية من حيث ارتفاع معدلات النمو وانحسار عجوزات الموازين والسيطرة على التضخم واستقرار العملات الوطنية والجهود المبذولة في مجالي تحديث الأجهزة المؤسسية وتنمية الموارد البشرية من ناحية، والميزات التفضيلية الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الدول العربية المشاركة في الملحق من ناحية أخرى.

ويمكن إيجاز النقاط الرئيسية التي وردت في ورقة المؤسسة والمداولات والنقاش الجانبي اللاحق مع ممثلي الشركات الصينية بشأن ما جاء فيها على النحو التالي:

- توافر فرص للاستثمار في دول الخليج في مجال زيادة الطاقة الإنتاجية في قطاع الطاقة والتوسع في الخدمات النفطية، ومشروع مناجم الجلاميد الذي يحوي أكبر مخزون للفوسفات في العالم، واستغلال خامات الحديد والزنك والنحاس والبوكسايت والمنجنيز وما يرتبط بذلك من استثمارات في خطوط السكك الحديدية وزيادة الطاقة الساحبة، ومشاريع التوسع والتحديث الزراعي ومشاريع إحلال تجهيزات منشآت التخزين، وأكثر من ٤٠٠٠ فرصة للاستثمار في قطاعي الصناعة التحويلية والصناعة البتروكيمياوية بالإضافة إلى أكثر من مائة مشروع ترتبط بالمعلوماتية والتطوير التقني والإدارة الإلكترونية.

- توافر فرص للاستثمار في منشآت الري والطاقة الكهربائية المائية والتوسع في الخدمات النفطية والصناعات الهندسية وصناعة النسيج في السودان، وبرامج الإعمار في المناطق الجديدة في مصر، وتصنيع الغاز وتنفيد عدد من مشاريع الإسكان الكبرى في الجزائر وليبيا، واستكمال برامج السدود والمناطق الصناعية في تونس، وتنمية الثروة السمكية في المغرب، وتصنيع الحديد في موريتانيا، وتحديث صناعة النسيج في سوريا، واستغلال ثروات البحر الميت في الأردن،

- الفرص الأخرى المتضمنة في برامج الاستخصاص المعتمدة في دول المنطقة العربية، وما سينبثق عنها من مئات المشاريع في القطاعات الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى أن برامج إعادة تأهيل البنى التحتية وركائز القاعدة الصناعية واستصلاح الأراضي ستبرز إلى السطح بعد استقرار الأمور في العراق .

- الإمكانيات الكبرى للاستثمار التي توفرها مجموعة الشركات العربية المشتركة في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، وفي قطاع التعدين واستغلال المناجم، وفي الصناعات البترولية والأدوية والمستلزمات الطبية والاتصالات الفضائية وغير ذلك من المجالات.

وقد أبدى ممثلو المؤسسات الصينية اهتماماً خاصاً بهذه الفرص وبناء على استفساراتهم التفصيلية تم مدهم في حينه بعناوين الأجهزة الوطنية العربية المعنية بتشجيع وترويج الاستثمار، وكذلك عناوين الشركات العربية المشتركة المندرجة في إطار مجموعة التنسيق بالإضافة إلى عنوان منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وذلك لأغراض الاتصال المباشر مع هذه الشركات والمنظمات وتلك الأجهزة .

ويشار في هذا الإطار إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعبت دوراً مهماً في السنوات العشرين الماضية في بناء وترسيخ القاعدة الإنتاجية في الصين مع ملاحظة أن الصين هي الدولة النامية الأولى التي تستأثر بجذب نسبة عالية من تلك التدفقات التي لم يتجاوز نصيب الدول العربية ١% من مجملها، وهو أمر يدعو إلى ضرورة العمل على تكثيف علاقات الاستثمار مع الصين على نحو جاد. ويمكن أن يكون تأسيس شركات عربية/ صينية/أجنبية مدروسة معبراً إضافياً مهماً لزيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الدول العربية، وفي كل الأحوال يتعين على

الدول العربية أن تدعم جهودها الفردية في علاقاتها الاقتصادية مع الصين بالعمل الجماعي المنظم وآلياته التنفيذية الفاعلة.

## ترويج

مصر: نحو مكاتب خارجية للترويج

أنشأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر مكتب اتصال تابعا لقطاع الترويج والمكاتب الخارجية بالهيئة وعهدت إليه تولي مهام التنسيق مع قطاع التمثيل التجاري لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتعزيز جهود استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة من مكاتب التمثيل التجاري الملحقة في السفارات المصرية بالخارج وتدريب المستشارين التجاريين على تقنيات الترويج وكيفية تطبيقها كي يكون لهم دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية. من ناحية أخرى يمثل المكتب المذكور خطوة مهمة في تعزيز الأنشطة الخارجية للترويج لجذب الاستثمار والإفادة من تجربة دول أخرى لها سبق في هذا المجال مثل أيرلندا. كما أن مكتب الاتصال سيستفيد من قاعدة المعلومات المتوفرة لدى الهيئة والتي تشمل ٢٥٠ شركة محلية صناعية واستثمارية في مختلف القطاعات. وسيعمل على الإفادة لاحقاً من قاعدة المعلومات عن الشركات الأجنبية الممكن أن تؤسس من قبل المستثمرين المحتملين وخاصة في مجال المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. كما سيتابع المكتب التنسيق المرتبط بعقد ندوات ومؤتمرات الاستثمار في عدد من الدول العربية والأجنبية المختارة للترويج للاستثمار في مصر من خلال عرض مناخ الاستثمار في مصر والفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة.

وقد استطاعت مكاتب التمثيل التجاري بالخارج توفير ٢٦ فرصة استثمارية منذ مطلع العام وحتى نهاية أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ والمساهمة في ١٤ مناقصة خارجية والترويج لحوالي ٢٤ معرضاً وترتيب زيارة ٢٢ وفداً مصرياً إلى الخارج واستضافة ١٢ وفداً أجنبياً إلى مصر ومعالجة ٩ شكاوى من المستوردين. أما خلال شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ فقد أسهمت مكاتب التمثيل في إجراء تعاقدات تصديرية بلغت قيمتها ٤,١ مليون دولار و٢٧,٨ مليون مارك ألماني من خلال ٩٣ فرصة تصديرية والترويج لحوالي ٩٢ منتجاً مصرياً لحوالي ٦٤ شركة.

## الاقتصاد الجديد

برمجيات

مصر: افتتاح أكبر مركز لخدمات المعلومات:

تم افتتاح مركز معلومات مصر في مدينة السادس من أكتوبر على مساحة ٣ آلاف متر مربع ليكون أكبر مركز لخدمات المعلومات وتطبيقاتها للشركات العربية والأجنبية العاملة في الشرق الأوسط خاصة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك في مجال إقامة المواقع الشبكية وتقديم خدمات التجارة الإلكترونية وتوفير نظم المعلومات المؤمنة ضد الاختراق والقرصنة وتوفير البنية التحتية الأساسية لدعم تشغيل البرامج والتطبيقات على مدار الساعة وفي حالات الطوارئ.

افتتاح أول صندوق استثماري للتكنولوجيا:

على صعيد القطاع الخاص تم إنشاء الشركة المصرية للحاضنات التكنولوجية لتكون أول شركة في المنطقة العربية لرعاية وتنمية المشروعات التكنولوجية الناشئة وتوفير رأس المال المبدئي لمرحلة التأسيس وفرص التمويل وتقديم الخدمات المتكاملة في مجالات الإدارة والتسويق والتشغيل لتسريع معدلات نمو وتطور هذه المشروعات. وقد أسس هذه الشركة مجموعة من الشركات المصرية الخاصة التي تحظى برعاية وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية. وقد أطلقت الشركة صندوقاً استثمارياً للتمويل بقيمة ١٣ مليون دولار. ويأتي ذلك في إطار الخطة الخمسية لوزارة الاتصالات والمعلومات التي تبلغ نحو مليار جنيه مصري وتهدف إلى تطوير التسهيلات الاستثمارية وتحرير قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر التي تنمو حالياً بمعدلات متسارعة تصل إلى ٣٥%. وتقدر مصادر دولية أن سوق المعلومات في المنطقة العربية سيبلغ حوالي ٩ مليارات بحلول عام ٢٠٠٥. وسيكون لمصر دور رائد فيه خاصة وأنها تعد نفسها لتصدير ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من البرمجيات خلال السنوات القليلة المقبلة. ومن جهة أخرى قطعت مصر شوطاً ملحوظاً في سد الفجوة الرقمية، إذ بلغت نسبة انتشار خطوط الهاتف الثابتة ١٠% من إجمالي السكان (مقارنة مع ٥٠% في الدول المتقدمة) ونسبة انتشار الهاتف المحمول ٥% (مقارنة مع ٥٠% للدول المتقدمة) ونسبة انتشار الإنترنت ٢% (مقارنة مع ٢٥% في الدول المتقدمة و ما بين ٢-٣% للدول النامية)، وبلغت قيمة الاستهلاك المحلي في الاتصالات نحو ٣% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع ٨% في الدول المتقدمة و أقل من ١% في الدول النامية).

سوريا: مشروع حاضنة لقطاع البرمجيات:

تعترم الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لغربي آسيا (أسكوا) إقامة مشروع حاضنة لقطاع البرمجيات في سوريا بهدف تحفيز المشاريع الإبداعية في مجال تقنية المعلومات وتطوير صناعة البرمجيات واستقطاب الكفاءات المحلية وتوفير مصادر التمويل ورأس المال المخاطر. وقد شرعت الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية منذ إنشائها في دراسة متطلبات البنية التحتية اللازمة لقطاع المعلومات والاتصالات في سوريا ودعم التخصصات العلمية المرتبطة بهذا القطاع في الجامعات السورية ومتابعة تطوير البيئة التشريعية اللازمة مثل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الذي أقر في سوريا في مطلع العام الحالي والاهتمام بدعم الجهة التنفيذية لتطبيقه. وتعتبر الجمعية المعلوماتية مؤسسة علمية غير هادفة للربح وتقوم بدورها كعضو في المجتمع المدني لدعم التوجهات والمبادرات الإبداعية في مجال تقنيات المعلومات. وقد أطلقت الجمعية (البرنامج الوطني للتوعية المعلوماتية) الذي يستمر لمدة ثلاث سنوات كما ساهمت في تقييم استخدامات الحاسوب في المدارس وتدريب خريجي الجامعات القدامى وطبقت مشروع نشر استخدام الإنترنت. وتعتبر الجمعية أحد مزودي خدمة الإنترنت في سوريا ولديها ١٢٠٠ مشترك وبأسعار تنافسية لتعميم استخدامه. وتقدم الجمعية الدعم لحوالي ٧٥ شركة متخصصة في مجال المعلوماتية وتتعاون الجمعية مع وزارة التعليم العالي لإنشاء ٤ كليات هندسة معلوماتية. وبلغ أعضاء الجمعية أكثر من ٧٠٠٠ متخصص في مجالات المعلوماتية المختلفة.

من ناحية أخرى أطلقت شركة سورية خاصة موقعاً شبكياً متميزاً بعنوان [www.syria-report.com](http://www.syria-report.com) باللغتين الإنجليزية والفرنسية تعرض عبره معلومات تفصيلية وتحليلية عن سوريا تشمل تطورات اقتصادية خاصة ما يتعلق بقطاعي الأعمال والتجارة. ويرتبط

الموقع مع مختلف الجهات الحكومية المعنية. كما يصدر عن الموقع نشرة إلكترونية متخصصة، ويقدم الموقع خدمة استخبارات السوق.

### الحكومة الإلكترونية:

دبي: أول حكومة إلكترونية عربية

أطلقت إمارة دبي مشروع الحكومة الإلكترونية في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١ عبر تشييد بوابة حكومة دبي الإلكترونية. ويعني ذلك أن إنجاز المعاملات بين دوائر الحكومة سيكون إلكترونياً بدايةً ثم سيوسع نطاقه ليشمل المعاملات في قطاع الأعمال ثم مختلف فئات المجتمع المدني. وشكلت دبي فريق الحكومة الإلكترونية لمتابعة هذه المهام والعمل على تطوير قدرات العاملين وتدريب المتعاملين والدوائر الحكومية على استخدام هذه التطبيقات وسيتم فريق الحكومة الإلكترونية مدينة دبي للإنترنت مقراً رسمياً له، وسيتم تحويل إدارة تابعة للديوان، وبذلك تكون دبي قد أنجزت أول حكومة إلكترونية على مستوى المنطقة والعالم العربي. وستركز الخطوة الأولى حول بناء مجتمع واقتصاد المعلومات ونشر ثقافة المعلومات وتوسيع قاعدة مستخدمي تقنيات الحاسوب والإنترنت. من ناحية أخرى استغرق تنفيذ البنية التحتية للمشروع نحو عام ونصف العام، واستفاد المشروع من التجارب وأفضل الممارسات العالمية في تبسيط الإجراءات والتحول إلى بيئة العمل الرقمية والإلكترونية وفيما يتعلق بمحاور عمل الفريق فهي ثلاثة: أولها تعزيز الخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور مثل تجديد رخص القيادة ودفع فواتير الكهرباء والماء وغيره، وثانيها تسهيل الإجراءات لقطاع الأعمال في إصدار الرخص والتأشيرات وتيسير المعاملات، وثالثها تحسين أداء العمليات الحكومية الإدارية الداخلية وتبادل المعلومات بين الإدارات إلكترونياً بعيداً عن الروتين الإداري. كما مر مشروع الحكومة الإلكترونية بعدة مراحل بدأت بتحديد الأهداف الاستراتيجية العامة ثم تحويل أهم خدمات الدوائر إلى خدمات إلكترونية وبعدها بناء الشبكة الحكومية للمعلومات (GIN) التي تربط بين الدوائر الحكومية واعتماد مقاييس موحدة لجميع الدوائر لتتمكن من تبادل المعلومات وتلافي الازدواجية (shared services) وتعزيز الكفاءات والكوادر البشرية وأخيراً استكمال البنية التحتية لبوابة حكومة دبي الإلكترونية (e-services). أما المراحل المقبلة فستركز على تعزيز قنوات الاتصال مع القطاع الخاص (الجمهور) وقطاع الأعمال والذين سيقدم لهم التدريب على استخدامات الحكومة الإلكترونية عبر "بيت الخبرة الحكومي" الذي سيؤسس في دبي. وسيكون من أهداف التحول إلى الحكومة الإلكترونية تخفيف معاناة المراجعين واختصار الوقت والجهد وتسهيل إنجاز الخدمات المقدمة إلى الأعمال والأفراد وتخفيض الرسوم بنسبة ١٠% والحد من البيروقراطية وتحسين الشفافية. ويبلغ عدد الخدمات المتوافرة للجمهور في المرحلة الأولى (١٤) خدمة تزداد بمرور الوقت، وتعتبر (شرطة دبي) أول دائرة حكومية بدأت عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية في قبول إجراءات الدفع الآلي عبر الإنترنت للرسوم الخاصة بخدمات شرطة دبي ومجموعة أخرى من الخدمات تتجاوز (٦٠) خدمة. وجاءت بعدها بلدية دبي ودائرة جمارك وموانئ دبي ودائرة الأرض والأموال.

سلطنة عمان تستكمل إجراءات الحكومة الإلكترونية:

قطعت سلطنة عمان شوطاً كبيراً نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية وشكلت لهذا الغرض فريقاً فنياً لتكنولوجيا المعلومات يتولى تحليل العروض المستقبلية من الشركات العالمية لتحديد جهة تنفيذ

المرحلة الأولى من مشروع الحكومة الإلكترونية. وتشمل المرحلة الأولى إجراء دراسة متكاملة لتقويم البنية التحتية في كافة الدوائر الحكومية وتحديد متطلبات التطوير المطلوب وكذلك إعداد دراسة فنية حول مشروع (المحطة الواحدة) لمنح تراخيص الأعمال التجارية في وزارة التجارة والصناعة وربطه مع الوحدات الحكومية ذات العلاقة، وتقدير احتياجات تطوير رأس المال البشري .

من ناحية أخرى تشير دراسة أجرتها جامعة براون الأمريكية بناء على نتائج مسح ميداني عالمي للحكومات الإلكترونية أن المواقع الأفضل في العالم هي الولايات المتحدة وتايوان وأستراليا وكندا وبريطانيا. كما تبين من المسح أن الحكومات لم تقم بتعظيم الاستفادة من إمكانيات الاستخدام التي توفرها شبكة الإنترنت، بحيث أن ٣٣% فقط من المواقع التي شملها المسح مزودة بمحرك بحث مما يجعل الحصول على المعلومات متعذرا وأن ٨% منها فقط تقدم خدمات كاملة و ٦% فقط توفر خدمة حماية الخصوصية. وما زال المجال مفتوحا أمام هذه الحكومات لتسهيل وتيسير الخدمات عبر الإنترنت مثل تعبئة الاستمارات والطلبات ودفع الضرائب والتصويت.

## مؤشرات قياس قوة روح المبادرة

أصدرت شركة آرثر اندرسن العالمية ومؤسسة (جروث بلس) الأوروبية مؤخرا مقياسا سنويا مشتركا للعام الثاني على التوالي لقياس مدى تعمق روح المبادرة في بيئة أداء الأعمال في أوروبا لجعلها أكثر تنافسية وقدرة على خلق الوظائف المستندة إلى المبادرات لإنشاء الشركات الجديدة سريعة النمو، وكذلك قياس مدى نجاح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية لدعم هذه البيئة وتعظيم الاستفادة من قوة روح المبادرة. ويركز المقياس على ثلاثة مجالات هي توافر التمويل وتنمية رأس المال البشري ومواءمة بيئة أداء الأعمال. ويغطي المقياس ٩ دول أوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية (كإطار مرجعي) لكونها تعتبر الاقتصاد الرائد في روح المبادرة عالميا.

و تصدرت بريطانيا القائمة، تلتها أسبانيا ثم هولندا في حين جاءت السويد في المرتبة الأخيرة. ويدل ذلك على أن بريطانيا قد سبقت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها تتيح أفضل بيئة للمبادرة في أداء الأعمال لوجود قوانين عمل مرنة وبيروقراطية أقل ومعدل ضرائب منخفض نسبيا على الشركات والأفراد. أما أسبانيا فتماثل قوة روح المبادرة لديها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تتخفف في هولندا وباقي الدول الأوروبية الست الأخرى الواردة في القائمة عنها، كما هو مبين في الجدول الملحق. ويندرج تحت بند توافر التمويل عناصر ثلاثة هي الحوافز الضريبية للمستثمرين ولرأس المال المخاطر وللاستثمار. ويشمل بند رأس المال البشري ستة عناصر هي برامج مشاركة العاملين وضرائب خيارات الأسهم للعاملين واقتطاعات الضمان الاجتماعي على خيارات الأسهم والسماح بخضم المستحقات الضريبية على خيارات الأسهم ووجود تشريعات تنظم خيارات الأسهم ومدى نفاذ العمالة الأجنبية في سوق العمل المحلية. وفيما يتعلق ببند بيئة أداء الأعمال فيغطي عشرة عناصر تشمل معدلات كل من ضريبة الشركات وضريبة الربح وضريبة الثروة والإجراءات المطلوبة لتأسيس شركة جديدة ومدى تطبيق

تشريعات قوانين حقوق الملكية الفكرية ونوعية قوانين العمل بخصوص كل من فصل العمال وتكوين النقابات وطبيعة الكلف الإلزامية المرتبطة بالضمان الاجتماعي، ويعطى كل عنصر من هذه العناصر الـ (١٩) وزنا بقيمة ثلاث نقاط للعنصر بحيث تعني نقطة (١) أداء فوق العاده ونقطة (٢) أداء عاديًا ونقطة (٣) أداء أقل من العادي على التوالي، ولذلك فإن مستوى (٥٧) نقطة هو الحد الأقصى لتسجيل النقاط التجميعية الكاملة. وقد تمخض عن تحليل نتائج المسح الخاص بهذا المقياس عدة توصيات رفعت لحكومات هذه الدول تبرز نقاط الضعف الواجب تلafiها والسياسات الواجب تطويرها والتغير الذي يجب إعماله. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة (جروث بلس) Growth Plus قد تأسست من قبل مجموعة من رواد المبادرة في أوروبا لتكوين منبر موحد وقوي لتحفيز روح المبادرة في أوروبا وإعمال التغيير ودعم دور الشركات المستندة إلى روح المبادرة في النمو وخلق الوظائف وتعزيز الرفاهية، ومن جهة أخرى العمل على ترقية الوعي وتعميق روح المبادرة في أوساط الأجيال القادمة ليتحكموا بشكل أفضل في مستقبلهم ويعززوا مساهمتهم في مجتمعهم. وتصدر (جروث بلس) تقريراً سنوياً بعنوان (أوروبا ٥٠٠) يشمل قوائم أسرع شركات في النمو وخلق الوظائف في أوروبا وخاصة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، ويذكر التقرير الأخير أن هذه الشركات قد ولدت حوالي ٢٥٢ ألف فرصة عمل جديدة وضاعفت قاعدة موظفيها أكثر من ثلاث مرات خلال خمس السنوات الماضية. كما تقوم (جروث بلس) بعقد مؤتمر سنوي لتبادل الخبرات ورصد الاتجاهات الجديدة وتصدر مجموعة من التقارير البحثية التي تحلل أفضل أساليب الإدارة والاستراتيجيات الفاعلة لهذا القطاع وتدعم بعض البرامج الدراسية في تخصص إدارة الأعمال والتنمية المهنية في الكليات الأوروبية الرئيسية. وقد أسست (جروث بلس) فروعاً محلية في ست دول أوروبية مع خلق آليات للتواصل بينها تدعم توجيه التحركات المحلية في تقديم النصح حول السياسات المطلوبة لتحسين بيئة أداء الأعمال لشركات المبادرة. وقد صدر عن (جروث بلس) إعلان (الورقة البيضاء) الذي يحدد برنامجها لتنفيذ توصيات المجلس الأوروبي الصادرة في قمة لشبونة بقيمة فيرا لتحفيز بيئة المبادرة في المدى المنظور وإحداث التغييرات اللازمة لتحقيق ذلك ومساعدة أصحاب القرار والحكومات لتحديد الإصلاحات المطلوبة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- تقديم الحوافز المالية لنافذة ملائكة الأعمال التي توفر رأس المال المخاطر لدعم تأسيس الشركات الجديدة.
- ٢- إزالة القيود على المؤسسات المالية المحلية التي تحد من قدرتها على الاستثمار الخاص في الأسهم.
- ٣- تطوير الدعم المقدم للشركات لتحسين وضعها المالي.
- ٤- تخفيض الضرائب على الأرباح المتحفظ بها للشركات المبادرة.
- ٥- تقديم الحوافز المالية لدعم الشركات المبادرة التي تستمر في تنمية رأس المال البشري لديها.
- ٦- إدخال المواد التي تدرس مفاهيم وآليات روح المبادرة في المدارس والجامعات.
- ٧- تعديل قوانين الهجرة للسماح لغير الأوروبيين بالعمل في دول الاتحاد الأوروبي استناداً إلى الطلب على مهاراتهم.
- ٨- تخفيض العبء الضريبي عن الشركات المبادرة.
- ٩- تعديل النظام الضريبي الخاص بمشاركة العاملين في خيارات الأسهم لخلق توزيع أكثر عدالة للثروة والتأكد من فرض الضريبة مرة واحدة على العاملين في الشركات المنتشرة في عدة دول أوروبية.

- ١٠- تبسيط إجراءات تسجيل وترخيص الشركات المبادرة الجديدة.  
١١- تعديل قوانين إشهار الإفلاس للحد من الاحتيال للشركات المتعثرة.

مكونات مقياس روح المبادرة			مقياس روح المبادرة (٥٧)	القطر	الترتيب وفق المقياس
بيئة أداء الأعمال (٣٠)	رأس المال البشري (١٨)	التمويل (٩)			
٢٦	١٤	٨	٤٨	بريطانيا	١
٢٤	١٢	٧	٤٣	أسبانيا	٢
٢٠	١٣	٧	٤٠	هولندا	٣
١٨	١٢	٩	٣٩	فرنسا	٤
٢٠	١٣	٦	٣٩	ألمانيا	٥
١٨	١٤	٦	٣٨	بلجيكا	٦
١٦	١٥	٦	٣٧	إيطاليا	٧
١٧	١٢	٧	٣٦	النمسا	٨
١٦	٨	٦	٣٠	السويد	٩
(٢٦)	(١١)	(٦)	(٤٣)	الولايات المتحدة الأمريكية (إطار مرجعي)	(١٠)

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سيعقد بالتعاون مع شركة (ثري تي) وعدد من البنوك ومراكز البحوث والشركات والجامعات في الدول العربية **الملتقى الأول لسوق أفكار المشروعات العربية** خلال الفترة من ٢٣ - ٢٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ والذي يتوقع أن يحضره ما يزيد على ٢٠٠٠ مشارك من رجال الأعمال المبتكرين والباحثين وأصحاب الأعمال والأموال. ويهدف الملتقى إلى خلق فرصة تجمع بين المبادرات والأفكار وأصحاب التمويل انطلاقاً من الأهمية التي بدأت تدركها الدول العربية للنهوض باقتصاداتها عبر الترويج للأفكار المبدعة وتعزيز روح المبادرة في النشاط الاقتصادي والاستثمار والخروج بمشروعات جديدة من شأنها خلق وظائف ودعم النمو الاقتصادي وتعميم الرفاهية.

## تطورات استثمارية

### توقعات التدفقات الاستثمارية عام ٢٠٠١

توقعت الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) أن تتخفص تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عالمياً عام ٢٠٠١ بمقدار النصف عن مستواها لعام ٢٠٠٠ لتبلغ ٧٦٠ مليار دولار مقارنة مع ١٢٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وستتوزع بنسبة ٦٧% للدول المتقدمة و ٣٠% للدول النامية و ٣% لدول الاقتصادات المتحوّلة كما هو مبين بالجدول. وقد صدرت هذه التوقعات دون الأخذ بالاعتبار التأثيرات المحتملة لحوادث التفجيرات في نيويورك وواشنطن بتاريخ ١١/٩/٢٠٠١ وتعزو انكتاد توقع هذا الانخفاض إلى تأثير تراجع حجم عمليات الاندماج والتملك وبشكل خاص في قطاعي الاتصالات والسيارات اللذين كانا من القطاعات الرائدة في هذه العمليات التي تعتبر قاطرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة



الأصول مع تراجع أسعار الأسهم خلال عام ٢٠٠١ في البورصات والأسواق المالية الرئيسية وكونها تشكل ٥٦% من عمليات تمويل هذه الصفقات. وقد بلغ حجم عمليات الاندماج والتملك حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠١ حوالي ٤٠٠ مليار دولار وهو ثلث مستواها الذي بلغ ١,٢ تريليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٠.

أما بخصوص الأثر المحتمل لحوادث التفجيرات الأخيرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر للمدى القريب فتتوقع مصادر انكناد أن يتعزز توقعها بانخفاض هذه التدفقات عام ٢٠٠١ إلى ما دون ٧٠٠ مليار دولار بتأثير عوامل عدة فاقمتها الأحداث الأخيرة منها تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب في بعض الأسواق العالمية الرئيسية وسيادة حالة من الترقب في اتخاذ القرار الاستثماري من قبل الشركات متعددة الجنسيات بتأثير حالة عدم الاستقرار المرتبطة بالإرهاب والحرب وتراجع بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تأثرت سلباً بهذه الحوادث خاصة قطاعي النقل الجوي والبحري وصناعة الطيران والسياحة والخدمات المالية والأسواق المالية واستمرار تراجع عمليات الاندماج والتملك وخاصة مع تراجع أسعار الأسهم التي تمول هذه العمليات بشكل كبير. أما توقعاتها لتأثير هذه الأحداث على المدى البعيد فإن ذلك سيرتبط بدرجة كبيرة بزوال حالة عدم اليقين والتوتر السائدين وعودة الثقة إلى المستهلك والمستثمر على حد سواء مع بروز بوادر للانتعاش الاقتصادي بدعم من السياسات المالية والنقدية للدول الصناعية المتقدمة وخاصة قيامها بتخفيض أسعار الفائدة وتبني سياسة مالية توسعية.

من جهة أخرى أشارت مصادر انكناد إلى أن هناك جوانب قد تكون إيجابية لمثل هذه الأحداث إذ ربما تنفع بعض الشركات متعددة الجنسيات المتعثرة إلى التفكير بالاندماج أو إعادة الهيكلة لتعزيز قدرتها التنافسية وكفاءة إدارة مواردها وتخفيض الكلفة مما قد يستدعي نقل استثمارها إلى مناطق جغرافية جديدة تجد فيها مزايا جديدة، كما أن بعض الدول المضيفة للاستثمار قد تلجأ إلى مزيد من الإجراءات التي تستهدف تحسين البيئة التشريعية التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر كرفع بعض القطاعات من القوائم السلبية وفتحها للاستثمار الخارجي مع تعزيز استخداماتها لتقنيات ترويج الاستثمار. وقد تتأثر سلباً مشاريع الاستخصص في دول أخرى. ورغم توقع انكناد تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها ترى أنه سيستمر في دعم نمو الإنتاج الدولي وأن كان بمعدلات أقل من التي شهدتها في السنوات القليلة الماضية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ (مليار دولار)

المنطقة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١*
العالم	٦٩٣	١٠٧٥	١٢٧١	٧٦٠
الدول المتقدمة	٤٨٣	٨٣٠	١٠٠٥	٥١٠
الدول النامية منها	١٨٨	٢٢٢	٢٤٠	٢٢٥
أفريقيا*	٨	٩	٨	١٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٣	١١٠	٨٦	٨٠
آسيا والباسفيك	٩٦	١٠٠	١٤٤	١٢٥
دول الاقتصادات المتحولة	٢١	٢٣	٢٥	٢٥

تتامي عدد الاتفاقيات الثنائية للاستثمار:

أشارت مصادر انتكاد إلى أن عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نهاية عام ٢٠٠٠ (١٩٤١) اتفاقية منها (١٥٣٩) تشكل الدول النامية أحد أطرافها، أي ما نسبته ٧٩%. وقد سجلت منطقة آسيا والباسفيك أكبر عدد من هذه الاتفاقيات (٨٨٨ اتفاقية ثنائية) تليها أفريقيا (٤٥٥) ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي (٣٧٩) كما أن هناك (١٨٣) اتفاقية ثنائية عبر المناطق للدول النامية منها (١٢٠) اتفاقية ثنائية عبر إقليمية بين منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والباسفيك و (٤٧) بين منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من جهة ومنطقة آسيا والباسفيك من جهة أخرى و (١٦) اتفاقية بين منطقة أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. أما دول الاقتصادات المتحولة في وسط وشرق أوروبا فقد سجلت (٦٥٣) اتفاقية في نهاية عام ٢٠٠٠ كما هو مبين في الجدول. وقد تصدرت ألمانيا قائمة أعلى (١٥) دولة في العالم من حيث عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بدخولها (١٢٨) اتفاقية ثنائية كما هو مبين في الجدول. ومن بين الدول العربية دخلت (مصر) في هذه القائمة إذ سجلت (٨٥) اتفاقية ثنائية.

مقارنة وضع الاتفاقيات الثنائية ما بين ١٩٩٠/١ - ٢٠٠٠/١٢

المنطقة	نهاية عام ٢٠٠٠	بداية عام ١٩٩٠
العالم	١٩٤١	٣٨٥
الاتفاقيات التي شكلت الدول النامية طرفاً فيها منها:	١٥٣٩	٢٣٣
* آسيا والباسفيك	٨٨٨	١٤٦
* أفريقيا	٤٥٥	١٤٤
* أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٧٩	١٤٩
الاتفاقيات التي شكلت دول الاقتصادات المتحولة طرفاً فيها	٦٥٣	٧٤
عدد الدول التي دخلت في هذه الاتفاقيات	١٠٥	١٧٤

\* توقع قبل حوانث ٩/١١، أما بعد ٩/١١ فيتوقع أن يكون دون مستوى ٧٠٠ مليار دولار.

### توزيع الاتفاقيات الثنائية

%	/١ ١٩٩٠	%	/١٢ ٢٠٠٠	
%٦٨	٢٦٠	%٤٠	٧٦٥	بين الدول المتقدمة والدول النامية
%١٠	٤٠	%٢٦	٥١٢	بين الدول النامية بعضها البعض
%١٣	٥١	%١٥	٢٨٥	بين الدول المتقدمة ودول الاقتصادات المتحولة
%٦	٢٣	%١٣	٢٦٢	بين الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة
-	-	%٥	١٠٦	بين دول الاقتصادات المتحولة بعضها البعض
%٣	١١	%١	١١	بين الدول المتقدمة بعضها البعض
%١٠٠	٣٨٥	%١٠٠	١٩٤١	الإجمالي

### ترتيب أعلى ١٥ دولة في الاتفاقيات الثنائية حتى نهاية عام ٢٠٠٠

عدد الاتفاقيات الثنائية	القطر	التسلسل
١٢٨	ألمانيا	١
٩٧	سويسرا	٢
٩٦	الصين	٣
٩٤	بريطانيا	٤
٩٣	فرنسا	٥
٩٢	رومانيا	٦
٨٥	مصر	٧
٧٩	إيطاليا	٨
٧٦	هولندا	٩
٦٥	ماليزيا	١٠
٦٤	تركيا	١١
٦٢	بلجيكا ولكسمبورج	١٢
٦٢	بولندا	١٣
٦٠	كوريا الجنوبية	١٤
٥٤	الأرجنتين	١٥

لوائح جديدة في سوريا لجذب الاستثمارات الأجنبية:

أصدرت الحكومة السورية تعليمات تنفيذية جديدة لقانون الاستثمار رقم ١٠ المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم ٧ الصادر عام ٢٠٠٠، تهدف إلى تقديم تسهيلات للمستثمرين العرب والأجانب ومنحهم مزايا مشجعة للاستثمار في سوريا بما في ذلك إزالة جميع العراقيل الإجرائية والإدارية. وتشمل التعليمات الجديدة الترخيص للمستثمر العربي والأجنبي بتملك واستئجار

الأراضي والعقارات اللازمة للمشاريع والسماح لهم بتجاوز سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة وفق متطلبات المشروع. كما تشمل التعليمات السماح للمستثمرين من سوريين مغتربين أو عرب أو أجانب بإعادة تمويل حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي إلى الخارج شريطة انقضاء خمسة أعوام وعلى أساس القيمة الفعلية للمشروع. وتضمنت التعليمات الجديدة إقرار زيادة مدة الإعفاءات الضريبية للمشاريع الجديدة التي ترخص من قبل المجلس الأعلى للاستثمار وتحديد فترة تأسيس المشروع المرخص وفق القانون رقم ١٠، والسماح بتجاوز نسبة احتفاظ المستثمر من حصيلة العملات الأجنبية الناتجة عن عائدات التصدير، والسماح للشركات والمشاريع المرخصة وفق أحكام قانون الاستثمار بفتح حسابات مصرفية خارجية لتأمين متطلباتها وتسديد التزاماتها وتحصيل مستحققاتها شريطة أن لا تتجاوز المبالغ المودعة في هذه الحسابات ٥٠% من رأس المال المدفوع بالنقد الأجنبي، والسماح لها بتحويل جزء من موجوداتها بالقطع الأجنبي المودعة أصولاً لدى المصارف السورية إلى العملة المحلية لتغطية مستلزماتها وأعبائها المحلية. من جهة أخرى تحدد التعليمات الجديدة بشكل واضح كيفية تسوية النزاعات التي قد تحدث بين المستثمرين من رعايا الدول العربية والأجنبية.

## فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

### مشاريع صناعية

#### الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

#### مشاريع صناعية والمطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تنفيذها:

- ١- مشروع إنشاء خط لإنتاج الإسمنت بمنطقة زليتن
- هدف المشروع: إنتاج مليون طن/ السنة من الإسمنت.
- موقع المشروع: زليتن - ٥٠ كلم عن ميناء مصراتة.
- التكاليف الاستثمارية: ١٦٩ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: مليون طن سنويا
- المواد الخام: متوافرة محليا بنسبة ١٠٠ %
- معدل العائد على الاستثمار: ١٢,٢ %
- فترة استرداد رأس المال: ٧,٧ سنة
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.

#### الإمكانات المتاحة:

-توافر الأرض المناسبة لإقامة المشروع.

-توافر الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي.

-توافر الأيدي العاملة العادية والمؤهلة.

-قرب المصنع من موانئ التصدير.

#### ٢- مشروع إنشاء خط إنتاجي بمصنع إسمنت بمنطقة لبددة

- هدف المشروع: إنتاج مليون طن/ السنة من الاسمنت.
- موقع المشروع: منطقة لبددة
- التكاليف الاستثمارية: ٢٤٢ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: مليون طن سنويا.
- المواد الخام: متوافرة محليا بنسبة ١٠٠ %.
- معدل العائد على الاستثمار: ٨ %.
- فترة استرداد رأس المال: ١٢,٥ سنة
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

#### الإمكانات المتاحة:

-توافر الأرض المناسبة لإقامة المشروع.

-توافر الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي.

-توافر المواد الخام الصالحة لصناعة الاسمنت.

-قرب المصنع من ميناء التصدير.

- ٣- مشروع مصنع الجبس بمنطقة بئر الغنم
  - موقع المشروع: شعبية الزاوية (منطقة بئر الغنم).
  - التكاليف الاستثمارية: ١٣ مليون دولار أمريكي.
  - الطاقة الإنتاجية: ١٠٠ ألف طن سنوياً.
  - المواد الخام: الاستخراج إذ توجد سهلة على سطح الأرض مباشرة.
  - معدل العائد على الاستثمار: ٨.٠%
  - فترة الاسترداد رأس المال: ١٢ سنة
- الإمكانات المتاحة:**

- توافر الأرض الممهدة والقريبة من الطريق العام.
- توافر شبكة الكهرباء والمياه الجوفية.
- ٤- مشروع مصنع الإسمنت البورتلاندي الأبيض
- هدف المشروع: إنتاج الاسمنت الابيض.
- التكاليف الاستثمارية: ٧٢,٥ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: ٢٠٠ ألف طن/ السنة.
- المواد الخام: متوفرة محلياً بنسبة ١٠٠.٠%
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.
- ٥- مشروع مصنع غزول البولي بروبيلين
- هدف المشروع: إنتاج خيوط البولي بروبيلين.
- التكاليف الاستثمارية: ١٠ ملايين دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: ٥٠ ألف طن سنوياً.
- المواد الخام: تتوافر محلياً بنسبة ٨٠.٠%
- التسويق: تغطية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.

**للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:**

**هيئة تشجيع الاستثمار**

**ص.ب ٨٠٦٥١- الزاوية**

**طرابلس- ليبيا**

**هاتف: ٢١٨٢١٣٣٥١٢٧١/٢٣٢٥٠٨٤/٦**

**فاكس: ٢١٨٢١٣٦٠٨١٨٣/٣٣٥١٢٧١**

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.